

# التنبؤات: مستقبل وردي

جيانغ هو وباولو ماورو

بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٣، زاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين (بعد تعديله لمراعاة التضخم) بمعدل متوسطه ٩,٦٪. وحققت نيجيريا، أكبر اقتصاد نام في إفريقيا، أداءً جيداً أيضاً عند ٥,٨٪. وكانت هذه الأخبار سعيدة بالنسبة للاقتصاد العالمي وانتشلت الملايين من هوة الفقر. ولكن حتى متى سيدوم هذا الأداء الاستثنائي؟ غالباً ما تتنبأ التوقعات أن النمو السريع سيستمر في الأجلين المتوسط والطويل لأصحاب الأداء المتميز مثل الصين ونيجيريا. ولكن من الناحية التاريخية، فإن الارتباط بين معدل نمو البلد في عقد معين والعقد التالي ضعيف (دراسة Easterly and others, 1993): وبعبارة أخرى، لا يمثل النمو السابق عاملاً جيداً للغاية للتنبؤ بالنمو المستقبلي على مدى فترات أطول.

## المد والجزر

يخضع النمو الاقتصادي، مثل أشياء كثيرة في الحياة، لحالة طبيعية من المد والجزر. ففي أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر، بين الإحصائي الإنجليزي فرنسيس غالتون أن أبناء الرجال طوال القامة غالباً ما يكونون

من طبيعة البشر. وغالباً ما نتوقع أن الأمور ستنتهي على نحو أفضل مما تنتهي عليه في كثير من الأحيان. وتقول تالي شاروت الأخصائية في علم الأعصاب في كتابها التحيز للتفاؤل (The Op-timism Bias) «إن الأشخاص يهونون بشدة من احتمالات الطلاق، أو فقدان عملهم، أو أن يبين التشخيص أنهم مصابون بالسرطان؛ ويتصورون أن أطفالهم سيكونون مواهب فذة؛ ويتصورون أن إنجازاتهم ستكون أكبر من إنجازات أقرانهم؛ ويبالغون في تقدير أعمارهم المرجحة.....»

والاقتصاديون ليسوا بمعزل عن هذا التحيز للتفاؤل — وهو الاعتقاد بأن المستقبل سيكون دائماً بنفس جودة الماضي أو الحاضر أو حتى أفضل. ويمكن أن يؤثر ذلك على الطريقة التي يتنبؤون بها بالنمو الاقتصادي، لا سيما على مدى أفاق اقتصادية أطول أجلا.

وقد تمتع عدد كبير من الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بفترة ممتدة من النمو الاقتصادي الملحوظ. وعلى سبيل المثال، في الفترة

عندما يتعلق الأمر بتنبؤات النمو في الأجل الطويل، غالباً ما يفرط الاقتصاديون في التفاؤل

## التفاؤل

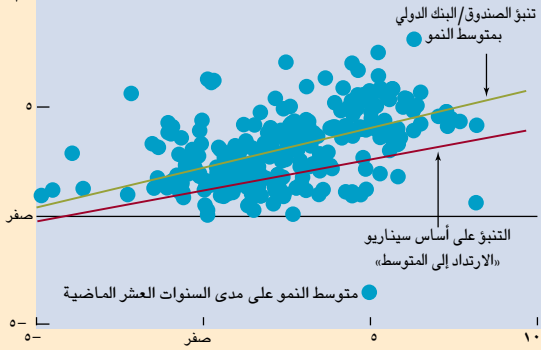


الرسم البياني ١

## الإفراط في التفاؤل

غالباً ما تكون تنبؤات النمو لأفق عشر سنوات أكثر تفاؤلاً من التنبؤات التي تأخذ في الاعتبار «الارتداد إلى المتوسط».

(نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، % سنوياً)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتحليلات استمرارية القدرة على تحمل الدين للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣؛ والأم المتحدة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تتضمن العينة تنبؤات النمو لنحو ٧٠ اقتصاداً نامياً اشترك في إعدادها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٣، باستبعاد المنين الأعلى والمنين الأسفل لحذف القيم الشاذة. وتحول تنبؤات النمو إلى قيم على أساس نصيب الفرد باستخدام توقعات الأمم المتحدة للسكان. ويمثل الخط الأخضر خط أفضل مواءمة من خلال عينة التنبؤات هذه - أي خط الاتجاه الذي يبين على النحو الأفضل الاتجاه العام للمشاهدات المتفرقة. ويمثل الخط الأحمر التنبؤات بالارتداد إلى المتوسط، التي تبني من العلاقة التجريبية للنمو في كل بلد بين عقد معين والعقد الذي يليه. وتشقق المعاملات المستخدمة لتقدير العلاقات التجريبية من عينة أكبر تتألف من ١٤٢ بلداً على مدى الفترة ١٩٥٠-٢٠١٠. وبالتالي يمثل الخط الأحمر التنبؤات بصورة تتسق مع الأنماط الإحصائية المشاهدة في بيانات النمو التاريخية.

الأساسية التي يرجح بالدرجة الأعلى أن تحدد النمو الاقتصادي (مثل جودة المؤسسات ومستوى التعليم وحيطة السياسات الاقتصادية الكلية وغير ذلك من العوامل (دراسة Easterly and others, 1993). ولكن في الممارسة العملية، تشير السجلات إلى أن الاستقراء يؤدي إلى تنبؤات أسوأ. فاستناداً إلى بيانات عن ١٨٨ بلداً على مدى الفترة ١٩٥٠-٢٠١٠، وبملاحظة معدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في فرادى البلدان من عقد إلى العقد التالي له، يتبين وجود علاقة ارتباط منخفضة بين معدلات النمو في العقود المتلاصقة، مع تراوح معاملات الارتباط من صفر إلى ٠,٥ حسب مستوى الدخل والفترة الزمنية. (كلما اقترب معامل الارتباط من القيمة ١، زاد تحرك المتغيرين في نفس الاتجاه).

وحتى إذا كانت الأساسيات الاقتصادية للبلد المعني موجودة بشكل مستمر، فإن النمو الاقتصادي لا يكون مستمراً بنفس القوة من فترة ما إلى الفترة التي تليها، سواء كانت هذه الفترة تعرف بأنها عام أو ١٠ أعوام أو ٢٠ عاماً. وفي المتوسط، يوجد احتمال ٣٠٪ أن يستمر البلد في النمو بنفس معدل نموه الماضي، واحتمال ٧٠٪ أن يتحول معدل نموه في المستقبل إلى المتوسط العالمي. ومن ثم، يكون هناك اتجاه كبير يشهد فيه النمو «انتكاسة إلى المتوسط» وتقدم عدة اقتصادات آسيوية، بما في ذلك اليابان وكوريا الجنوبية، أمثلة على الاقتصادات التي تباطأت فيها معدلات النمو بدرجة كبيرة على مدى نصف القرن الماضي.

فهل تعبر تنبؤات الاقتصاديين بشأن النمو عن زيادة درجة «الارتداد إلى المتوسط» في بيانات النمو التاريخية؟ والإجابة هي «ليس بالقدر الكافي»، وفق الأدلة المستمدة من عينة من التنبؤات طويلة الأجل شملت ٧٠ اقتصاداً نامياً شاركت في إعدادها أفرقة تابعة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي (راجع الرسم البياني ١). وعلى وجه الخصوص،

أقصر قامة من آبائهم. ولوصف هذه الظاهرة ابتكر مصطلح «الارتداد إلى المتوسط». وبالمثل، غالباً ما يتبدد أداء النمو الاستثنائي. ومع ذلك، فكما بين الاقتصاديان لانت بريتشيت ولورنس سامرز مؤخراً، قد يغفل معدو التنبؤات عن مراعاة «الارتداد إلى المتوسط» (دراسة Pritchett and Summers, 2014). وبإمعان النظر في تنبؤات النمو التي يعدها المتخصصون على آفاق تصل إلى ٢٠ عام لمجموعة كبيرة من البلدان، يتأكد لنا وجود تحيز واسع النطاق للتفاؤل (دراسة Ho and Mauro, 2014).

## يمكن أن تفسر فترات بطء النمو غير المتوقعة جزءاً كبيراً من الزيادة في نسب الدين العام.

وتمثل تنبؤات النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط (خمس سنوات مثلاً) وما بعده مدخلاً بالغ الأهمية، وإن كان كثيراً ما يتم تجاهله، في صنع السياسة الاقتصادية وخيارات الشركات الاستراتيجية. ومن المعروف أيضاً أن هناك صعوبة في وضع تنبؤات جيدة، لا سيما مع طول فترة الأفق. إلا أن القرارات التي تنبني على تنبؤات خاطئة يمكن أن تكون لها آثار ضارة على مختلف جوانب عملية صنع السياسة الاقتصادية الكلية وعلى الخط السفلي في ميزانيات الشركات متعددة الجنسيات والمستثمرين الدوليين.

ولننظر مثلاً إلى صانعي سياسات المالية العامة، المعنيين بالإفناق والضرائب. يعني التقدير المبالغ فيه للنمو الاقتصادي في المستقبل تهوينا في تقدير نسبة الدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي في نهاية فترة التوقعات. ونتيجة لذلك، ينتهي الحال بالبلد إما بزيادة في نسبة الدين عن المستوى المتوقع، وهو ما قد يؤدي إلى أزمة مالية، أو باضطرار صانعي السياسات مستقبلاً إلى تشديد سياسة المالية العامة بصورة فجائية — وهو ما تترتب عليه عواقب تتركب الاقتصاد. وفي واقع الأمر، يمكن أن تفسر فترات بطء النمو غير المتوقعة جزءاً كبيراً من الزيادة في نسب الدين العام خلال فترات من قبيل أزمات الديون في أمريكا اللاتينية وغيرها من اقتصادات الأسواق الصاعدة في الثمانينات، وأزمات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في التسعينات، ومؤخراً الأزمة المالية التي وقعت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في الاقتصادات المتقدمة.

وبالنسبة لمحافظي البنوك المركزية، يمكن أن تؤدي أي افتراضات غير صحيحة عن النمو في الأجل المتوسط أو الطويل إلى أخطاء في تقدير حجم فجوة الناتج — أي الفرق بين ما يستطيع الاقتصاد إنتاجه على أساس مستمر غير تضخمي وما يقوم حالياً بإنتاجه (مقياس لدرجة تراخي النشاط في الاقتصاد — ومن ثم في تحديد الموقف النقدي المناسب. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تراجع النمو المستمر في الأجل المتوسط أو الطويل، الذي يتصور بالخطأ أنه تباطؤ مؤقت في الناتج، إلى قيام محافظي البنوك المركزية باعتماد سياسة نقدية توسعية بصورة مفرطة، مقارنة بما قد يعتبر موقفاً مرغوباً، بعد وقوع الأحداث، مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار على التضخم أو الاستقرار المالي.

## الماضي كمقدمة

من حيث المبدأ، فإن استقراء اتجاهات الماضي — أي افتراض أن المستقبل سيكون مطابقاً للماضي — ليس بالساذجة التي قد يبدو عليها. فعلى أية حال، غالباً ما يكون التغيير بطيئاً في العوامل

غالبا ما تميل تنبؤات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نحو التحيز لزيادة متوسط النمو على مدار ١٠ سنوات، وتكون أكثر استمرارية في بيانات النمو عن الفترات السابقة. وذلك مقارنة بالتنبؤات التي تأخذ في الحسبان الزيادة التقديرية في الميل نحو «الارتداد إلى المتوسط» في أنماط النمو التاريخية. وعلى سبيل المثال، بالنسبة لبلد زاد فيه نصيب

## غالبا ما يخلص معدي التنبؤات إلى نتائج تولي اهتماما كبيرا بأداء النمو الأخير.

١٢٠٪ بعد عشرين سنة مع تضخم العجز). وبعبارة أخرى، تكون أخطاء التنبؤ بالنمو الاقتصادي بهذا الحجم كبيرة بما يكفي لتحويل بلد يمضي على مسار مستقر للدين إلى بلد معرض لمخاطر حدوث أزمة في المالية العامة (ولنفترض هنا لأغراض التبسيط أن سياسة المالية العامة لا تكون مشددة استجابة لتراجع نمو إجمالي الناتج المحلي).

ومن الممكن أن نقيم بصورة مباشرة جودة التنبؤات الماضية بعد مرور فترة كافية من الوقت لمشاهدة نتائج النمو الفعلية. وتبين دراسة لتنبؤات على مدى خمس سنوات، أعدت في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٧ لمجموعة ١٨٨ بلدان من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي أن الاقتصاديين كان لديهم سجل أداء متسق إلى حد كبير من التنبؤات المتفائلة. وعلى وجه الخصوص، فإن أخطاء التنبؤ — أي الفرق بين النمو المتنبأ به والنمو الفعلي — غالبا ما تكون موجبة في جميع الآفاق (باستثناء عدد للتنبؤات الوسيطة للعام الراهن). مع زيادة التحيز المموجب مع طول فترة الأفق (راجع الرسم البياني ٢).

ولماذا يعد الاقتصاديون تنبؤات متفائلة بانتظام، بإعطاء ثقل أكبر لأداء النمو الأخير مما تبرره التجربة التاريخية؟ في بعض أوجه المسألة، يمكن القول بأن التفاؤل سمة مشتركة ترتبط بالطبيعة البشرية. وربما كانت مغروسة فينا بواسطة الانتخاب الطبيعي. وعلى أي حال، فكما تخبرنا شاروت، يبدي الأشخاص تحيزا للتفاؤل يوميا في مختلف جوانب حياتهم الشخصية.

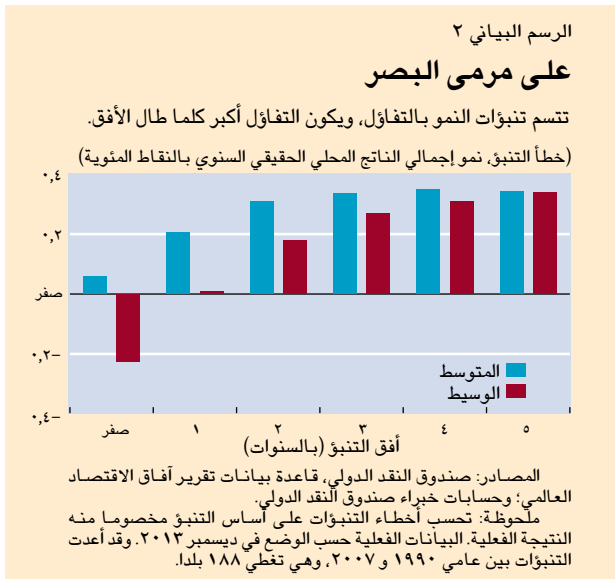
ولكن بخلاف هذه الخصائص الغريزية لدى الإنسان، تختص بعض العوامل على وجه التحديد بالسياق الذي يعد فيه الاقتصاديون الاحترافيون هذه التنبؤات ويدافعون عنها. وعلى سبيل المثال، بالنسبة لبلدان مثل الصين ونيجيريا، اللتين سجلتا معدلات قوية للنمو الاقتصادي على مدى العقد الماضي، سيجد معدو التنبؤات صعوبة في الدفاع عن تعليل توقعاتهم بانخفاض النمو بدرجة كبيرة في الفترة القادمة دون حدوث تغيرات تذكر في عوامل النمو الأساسية الكامنة، مثل جودة المؤسسات ورأس المال البشري. وبالعكس، بالنسبة للبلدان التي تراخي فيها النمو لبعض الوقت — ربما بسبب أزمة اقتصادية أو سياسية، أو حتى حرب أهلية — لا يرجح أن يكون معد البيانات قادرا على أن يفترض أن صدمات معاكسة مشابهة، أو أحداث طرف المنحنى، ستحدث، ولا يرجح أن يكون مستعدا لوضع ذلك الافتراض. ويمكن أيضاً أن تستند تنبؤات النمو إلى افتراضات مفردة التفاؤل

الفرد من الدخل على مدار العقد الماضي بنسبة تعادل متوسط العينة (٢,٤٪)، فإن تنبؤات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تميل نحو تسجيل نمو سنوي قدره ٣,١٪ على مدار العقد التالي، مقارنة بنسبة ٢,٠٪ يتنبأ بها إطار «الارتداد إلى المتوسط». وبعبارة أخرى، فإن التحيز للتفاؤل يصل إلى ١,١ نقطة مئوية، ويكون ذا دلالة إحصائية ويزداد وضوحا في البلدان التي سجلت مؤخراً معدلات نمو سريعة. ويزداد التحيز في التنبؤات التي تغطي فترات زمنية أطول، ولنقل مثلا ٢٠ عاما.

ولا يقتصر ميل تنبؤات النمو على التفاؤل المفرط على معدي التنبؤات في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي — أو بالنسبة للاقتصادات النامية (وإن كان أكثر وضوحا للاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. ويوجد تحيز بنفس الدرجة في توقعات كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتنبؤات *Consensus Forecasts* بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة الرئيسية، لا سيما الصين والهند — اللتان سجلا مؤخراً أداء متميزا فيما يتعلق بالنمو. وغالبا ما يخلص جميع معدي التنبؤات على مختلف آرائهم إلى نتائج تولي اهتماما كبيرا بأداء النمو الأخير. ومع ذلك فهم يستخدمون طائفة واسعة من منهجيات التنبؤ. وعلى سبيل المثال، يعد تنبؤات الصندوق والبنك الدولي أفرقة تعمل على سبيل التفرغ لكل بلد على حدة، وتتمثل تنبؤات *Consensus Forecasts* في تنبؤات متوسطة تعدها مجموعة مختارة من معدي التنبؤات يتبعون بلدانا على حدة، وتستند توقعات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى نموذج واحد متطور وموثق بشكل جيد تشترك فيه جميع البلدان (ومن ثم يرجح بدرجة أقل أن يتأثر بقرارات ذاتية لمعدي التنبؤات).

## الضرر المحتمل

يمكن أن تكون انعكاسات التحيز للتفاؤل في تنبؤ النمو كبيرة، حتى لو كان التحيز معتدلا في حدود نقطة مئوية واحدة مثلا للعام الواحد. ولننظر مثلا إلى بلد يقوم في ظل السياسات الراهنة — وبافتراض معدل نمو معين — بالمحافظة على نسبة مستقرة للدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي، لنقل مثلا إنها ٥٠٪ على مدى السنوات العشر إلى العشرين القادمة. فإذا انخفض في الواقع النشاط الاقتصادي بمقدار نقطة مئوية واحدة في السنة عن المعدل المتوقع — وبافتراض أن حدوث تراجع نسبته نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى زيادة العجز بنسبة ٠,٣ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي (وهو افتراض لا يخرج عن المعتاد بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة) — ففي تلك الحالة ترتفع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي إلى أكثر من ٧٠٪ بعد عشر سنوات، وإلى أكثر من





بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي). وبشكل أعم، فكما هو مألوف بالفعل في بعض الشركات متعددة الجنسيات، سيكون من الحكمة فيما يبدو تحويل هذا التركيز إلى معرفة مدى جودة أداء السياسات واستراتيجيات الأعمال في مختلف السيناريوهات، بدلا من التركيز على تنبؤات السيناريو الأساسي. ■

جيانغ هو اقتصادي في الإدارة الأوروبية بصندوق النقد الدولي، وياولو ماور زميل أول في معهد بيترسن للاقتصاد الدولي وأستاذ زائر بكلية كاري للأعمال بجامعة جونز هوبكينز.

المراجع:

Easterly, William, Michael Kremer, Lant Pritchett, and Lawrence H. Summers, 1993, "Good Policy or Good Luck? Country Growth Performance and Temporary Shocks," Journal of Monetary Economics, Vol. 32, No. 3, pp. 459-83.

Ho, Giang, and Paolo Mauro, 2014, "Growth: Now and Forever?" IMF Working Paper 14/117 (Washington: International Monetary Fund).

Pritchett, Lant, and Lawrence H. Summers, 2014, "Asiaphoria Meets Regression to the Mean," NBER Working Paper No. 20573 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

Sharot, Tali, 2012, The Optimism Bias: A Tour of the Irrationally Positive Brain (New York: Vintage).

بشأن السياسات — منها على سبيل المثال أن الحكومات ستفي بوعود الإصلاح التي قطعتها أو أن البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي ستكون ناجحة — بينما يكون الواقع مختلفا.

## التعامل مع التحيز

هل توجد جدوى من التنبؤ بالنمو في الأجل الطويل إذا كانت «الأخطاء» أكثر من «الإصابات»؟ لقد قال خبير الرياضيات الفرنسي هنري بوانكاري ذات مرة إنه «من الأفضل كثير أن نتنبأ حتى بدون يقين من ألا نتنبأ إطلاقا».

وربما يتعين على المعنيين بوضع التنبؤات وتفسيرها — كصناع السياسات والمستثمرين الدوليين — النظر في إمكانية تصحيح رؤيتهم المتحيزة للتفاؤل أو على الأقل زيادة التركيز على سيناريوهات بديلة — أقل تفاؤلا — في مناقشاتهم. ومن الطرق الممكنة للتشجيع على الاستفاضة في مناقشة تنبؤات السيناريو الأساسي أن يتم التركيز على التساؤل عن «السبب الذي سيجعل هذا البلد مستمرا في مقاومة الارتداد إلى المتوسط» ومواصلة النمو بسرعة أكبر من المتوسط؛ بدلا من التساؤل الأكثر شيوعا عن «السبب الذي يستدعي تباطؤ النشاط في هذا البلد على الرغم من عدم حدوث أي تغييرات أخرى؟». وينبغي كذلك أن تنطوي المناقشات المعنية بالسياسات على مزيد من التركيز على سيناريوهات الصدمات المعاكسة أو انخفاض النمو، والمتضمنة بالفعل بصورة روتينية في التحليل الذي تضطلع به بعض المؤسسات

## COLUMBIA | SIPA School of International and Public Affairs

### PROGRAM IN ECONOMIC POLICY MANAGEMENT (PEPM)

Confront global economic challenges with the world's leading economists, policymakers, and expert practitioners, including Jagdish Bhagwati, Guillermo Calvo, Jan Svejnar, Andrés Velasco, and many others.

A 12-month mid-career Master of Public Administration focusing on:

- rigorous graduate training in micro- and macroeconomics
- emphasis on the policy issues faced by developing economies
- option to focus on Economic Policy Management or International Energy Management
- tailored seminar series on inflation targeting, international finance, and financial crises

The 2016-2017 program begins in late May of 2016. Applications are due by January 5, 2016.

pepm@columbia.edu | 212-854-6982; 212-854-5935 (fax) | sipa.columbia.edu/pepm  
To learn more about SIPA, please visit: www.sipa.columbia.edu